

في الواجهة

تقرير الجيش في وفاة الموقوفين الأربعة:
قضوا قبل التحقيق معهم

الوقائية. من الانتحاريين الأربعة، أمكن التعرف إلى هوية ثلاثة، نقلوا إلى مستشفى مدني. فيما لم يتبق من الرابع سوى أشلاء، وسرعان ما صدر قرار بتسليم الحثث الثلاث إلى عائلاتها. 4. في حافلة عملية 30 حزيران، أوقف 356 سورياً اقتيدوا إلى أحد مباني القاعدة الجوية في ريباق للتحقيق معهم. أجرى طبيب كشفاً صحياً عليهم، فتبين أن بينهم 15 مريضاً توزعوا على المستشفيات الحكومية في زحلة وبيروت، بعدما رفض قائد الجيش العماد جوزف عون إدخالهم إلى المستشفى العسكري.

في غداة الأول من تموز مات أحدهم، ولم يكن التحقيق قد بدأ مع الموقوفين الـ 356. لم يكن لدى الجيش عدد كافٍ من المحققين مع هذا الكم من الموقوفين، منهم من كان بلا أوراق ثبوتية، وبينهم من كانوا في ملابس رثة أو نصف ملابس، فاستعين بالبعثة الدولية للصليب الأحمر لتزويدهم بئيات. بعد ظهر اليوم نفسه، الأول من تموز، توفي ثان ثم ثالث، ولم يكن التحقيق قد بدأ معهما حتى أو مع سواهما. بعد ذلك، بسبب اكتظاظهم في مبنى واحد، وُرع من الموقوفين 165 على ثمانية أماكن؛ من بينها فرعا مديرية المخابرات في الجنوب والشمال وسواهما. توفي الرابع في قسم الطوارئ في المستشفى الحكومي في بيروت، فيما الثلاثة الأولون توفوا في المستشفى الحكومي في زحلة. صار إلى الكشف الطبي على الأربعة المتوفين بإشراف القضاء، وأتت تقارير الأطباء الشرعيين الأربعة أن أياً منهم لم يتعرض لأي تعذيب.

5. صادف الحظ السيئ أن تسليم جثث الانتحاريين الثلاثة إلى عائلاتهم تزامن مع صدور بيان عن الجيش تناول وفاة أربعة موقوفين. اختلط الأمر، ما فتح الباب أمام جدل واسع ربط بين هاتين المجموعتين كي يقال إن المتوفين طبيعياً هم الانتحاريون الثلاثة الذين تهشمت أجسادهم وتشوهت من جراء التفجير الانتحاري، مع تسريب فيديو يتعرض موقوفين للضرب على أيدي عسكريين، اكتشف لاحقاً الفاعلون، وهم بالفعل عسكريون عوقبوا، فُرِط أيضاً بين ضرب موقوفين ووفاة الأربعة كي يقال إن هؤلاء هم أولئك. قامت الضجة ولم تقعد مع تحرك هيئات دولية والمجتمع المدني، ما أوجب اجتماع قائد الجيش بالسفراء الأجانب، ومدير المخابرات العميد أنطوان منصور بالملحقين العسكريين لشرح حقيقة الأمر.

فيهما، عمد إلى فرز النساء والأطفال والعجز عن الشباب، فتش المخيمين في الداخل بعد إفراغهما تماماً من المقيمين فيهما. كان يعثر في حالات مماثلة على قنابل أو صناديق ذخائر أو أسلحة فردية. لكن ما حدث في مخيم القارية مختلف. بعد تفتيش الخيمتين الأوليين، ظهر الانتحاري الأول في الخيمة الثالثة وفجر نفسه، ثم توالى الهجمات. في مخيم القارية، ثلاثة انتحاريين فجرُوا أنفسهم في ثلاث خيم متتالية، إضافة إلى العثور على أربع عبوات ناسفة معدة للتفجير، ففجرت بسبب تعذر تفكيكها. أما الانتحاري الرابع، ففجر نفسه في مخيم النور، ما أسفر عن إصابة 24 عسكرياً بجروح؛ بينهم ثلاثة فقدوا بصرهم.

في الاستنتاج الآتي: أربعة انتحاريين وأربع عبوات، ما يعني ثمانية تفجيرات محتملة كانت ستقع في أي مكان في لبنان، ستؤدي إلى قتلى وجرحى بالمئات، لو لم ينفذ الجيش عملياته

4 انتحاريين + 4 عبوات =
8 تفجيرات محتملة
لو لم يقم الجيش
بعملية عرسال

التقرير: الموقوفون قضوا في
مستشفيات حكومية (دالاتي ونهرا)



الحريري: التشكيك بالجيش ممنوع (دالاتي ونهرا)



السوري، بدءاً من الجرود السورية. ما يؤكد الجيش أن لا تنسيق، والمعلومات المتوافرة لديه حيالها مستقاة من وسائل الإعلام. بيد أن ذلك يقتضي أن لا يُفسر على أن الجيش سيقف متفجعاً. ما سيكون معنياً به هو أن أي تحرك للإرهابيين في الجرود الشرقية داخل الأراضي اللبنانية أو وافدة من الجرود السورية، سيقابله بالمواجهة في أي وقت يحصل «بأمر أو من دون أمر». المنطقة المحيطة بعرسال، المتعارف على تسميتها منطقة جاهزية الجيش وتضم 111 مخيماً للنازحين، ليس من السهل اختراقها، وقدرات الجيش من حولها متينة ومتماسكة في الدفاع عن مراكزه، قبل المعركة هذه وبعدها. لا يحول ذلك دون القول إن الحملة العسكرية لن تكون بالضرورة نزهة. ليست مستحيلة بمقدار ما هي صعبة. 2. لا علاقة البتة بين العملية العسكرية الجاري الكلام عليها ووفاة أربعة موقوفين سوريين لأسباب طبيعية. إلا أن محاولة الربط بينهما لا تقتصر على إشارة علامات استفهام حيال العملية العسكرية التي نفذها الجيش في عرسال في 30 حزيران، بل محاولة استثمار سياسي للجدل الدائر حيال التفاوض - أو عدمه - مع الحكومة السورية بغية إعادة النازحين السوريين إلى بلادهم. جدل تحول في مجلس الوزراء إلى خلاف، فانتقام بين مؤيد ومعارض راح يتوسّع في الشارع. إلا أن الجيش غير معني بكل ما يدور من حول ذلك، وهو تالياً ليس المكان الملائم لاستثمار عمل أمني في خلافات سياسية.

3 - كما في كل مرة، ما إن تصل إليه معلومات عن وجود إرهابيين في مخيمات النازحين فيتحرّك لدهمها، فعل ذلك مع مخيمات عدة: عملية واحدة عام 2015 و3 عمليات عام 2016. ذلك ما حدث أيضاً مع مخيمي القارية والنور - وهما أكبر المخيمات الـ 111 في منطقة جاهزية الجيش - حينما تبلغ تحضيرات لهجمات إرهابية محتملة سنّصّر منهما. مع التأكيد أن الإرهابيين الذين هاجموا مراكز الجيش في عرسال في 2 آب 2014 وخطفوا عسكريين خرجوا من مخيم القارية، بينما تسبّب مخيم النور في اليوم التالي، 3 آب، في الاشتباك مجدداً مع الجيش واستشهاد العقيد نور الدين الجمل وداني حرب بعدما خرج منه الإرهابيون.

طوق الجيش المخيمين: أخرج المقيمين

يُنظر أن تصدر في
الساعات المقبلة تقارير أربعة
أطباء شرعيين بناءً على قرار
النيابة العامة التمييزية في
وفاة أربعة موقوفين
سوريين بعيد اعتقالهم في
العملية العسكرية للجيش
في عرسال. تزامناً مع تقرير
آخر للجيش يوضح عن أن
وفاتهم سبقت إخضاعهم
للتحقيق

نقولاً ناصيف

من شأن تقارير الأطباء الشرعيين الأربعة وضع حد نهائي للجدل الدائر حول أسباب وفاة الموقوفين السوريين الأربعة، في العملية العسكرية الأخيرة للجيش في عرسال في 30 حزيران، بعدما تردد أنهم قضوا في أثناء التعذيب، ما تسبّب بردود فعل متباينة حيال المؤسسة العسكرية، انضمت إليها هيئات دولية تبنت الشائعات نفسها، وراحت تلجّ على إجراء تحقيق في الوفاة، قبل أن يلتحق السياسيون بالحملة ذاتها في محاولة لإجراج الجيش. سرعان ما تكشف جانب آخر، مخفي، توخى استباق أي دور للجيش في العملية العسكرية التي يشاع أن حزب الله والجيش السوري سيخوضانها قريباً لإنهاء وجود التنظيمات الإرهابية في الجرود السورية واللبنانية وتنظيفها نهائياً منها.

لكن تقريراً آخر سيصدر في الأيام القليلة المقبلة عن مديرية القانون الدولي وحقوق الإنسان، المحدثة في الجيش قبل ست سنوات بناءً على تنسيق وتعاون مع البعثة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حقوق الإنسان، ويرأسها العميد مروان عيد، يتناول وقائع ما حصل في توقيف السوريين الـ 356 ووفاة الأربعة أولئك.

وفق مراجع واسعة الاطلاع، ثمة معطيات أساسية مرتبطة بالوقائع الأخيرة:

1 - لا تنسيق بين الجيش وحزب الله حيال الحملة العسكرية التي يتردد أن الحزب يعتزم قيادتها مع الجيش

درباس وخالد قباني، بالإضافة إلى النائب سمير الجسر ورئيس تحرير جريدة «اللواء» صلاح سلام. وبحسب المعلومات، «نقلت هذه المجموعة إلى الشيخ سعد شكوى الشارع السنني من أدائه مع الرئيس ميشال عون من جهة، وحزب الله من جهة ثانية». وأن ما حصل وما يحصل لم يؤدّ سوى إلى مزيد من «الضمور في القاعدة الشعبية لتيار المستقبل». ولم تخف هذه المجموعة مخاوفها من نتائج أي انتخابات مقبلة لأن «ما يفقده المستقبل من قواعد شعبية سيبص حتماً في مصلحة صفوف المعارضة المتطرفة، التي تحمّل خطاباً أقرب إلى اللواء أشرف ريفي». زبدة الحديث في اللقاء الذي استمر ساعات، ركّزت على اتجاه واحد أصّر على أن «تيار المستقبل لا يملك ترف التصرف ضد مصلحته، وخصوصاً، أنك كرئيس للتيار ومعك بعض دائرتك المقربة، ذهبتم بعيداً في معاكسة الوجدان السنني المتفاعل مع أحداث المنطقة. وقد بات لزاماً على من لا يزال متمسكاً بالخطاب العدائي لخصومنا السابقين أن يصمت مراعاة لتحالفاتكم واعتباراتكم، مقابل عذّة تحريض وتعبئة لا تنفك نهاجم البيئة السننية». وأكدت المجموعة أن «حالة التملل هذه في ازدياد مستمر، وفي حال لم تستدرك، لن يكون بمقدورك في ما بعد مواجهتها أو السيطرة عليها». في المقابل، دافع الرئيس الحريري عن وجهة نظره بشراسة، لكنه في النهاية قال كلاماً فهم منه المجتمعون أنه يطلب منهم «عدم الاعتراض العلني عليه، وعدم إظهار حالات تغلّت وتمرد رسمي داخل التيار». وقد تعهد لهم بأنه سيكون «حاضراً دائماً لسماع كل اعتراضاتهم متى أرادوا. وأن بإمكانهم الاجتماع في منزله في الوقت المتاح لنقل كل الملاحظات، وإعطاء التوجيهات التي يرون فيها مصلحة للتيار وشارعه».

وأضاف: «موضوعي ليس الشارع السنني ولا أي شارع آخر، الدعم الأساس هو للجيش، والشارع السنني هو أكثر شارع مع الجيش، وهذا الأمر أثبتته خلال معارك نهر البارد وصيدا وطرابلس وفي كل المناطق».

من جهة أخرى، أجرى رئيس اللقاء الديموقراطي النائب وليد جنبلاط اتصالاً بالحريري، تناولا خلاله عدداً من القضايا. وقد جاء هذا الاتصال بعد فترة من القطيعة بين الرجلين، رافقها تراشق إعلامي واتهامات متبادلة بينهما، قبل أن ينخفض سقف الهجوم منذ مدة. وكانت مصادر جنبلاطية قد أشارت لـ«الأخبار» إلى أن «هناك قراراً بالتهدئة، رغم عدم